شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

منجم الذهب المُهمل

وهو ميّت لم يزل صدام حسين يتسبب في محن لبعض الناس. وآخر ضحايا الطاغية المعدوم رجل بريطاني في السادسة والستين من عمره كان يحاول بيع مؤخرة التمثال البرونزي الأشهر لصدام لحساب عسكري بريطاني احتفظ بقطعة البرونز بعدما هدم العراقيون تمثال الدكتاتور في نيسان ٢٠٠٣.

الرجل البريطاني الستيني اعتقلته الشرطة في مقاطعة ديربيشاير في وسط إنجلترا بتهمة انتهاك القوانين التي تنظم استيراد ممتلكات ثقافية عراقية بما في ذلك الآثار والقطع التي لها اهمية تاريخية أو دينية، باعتبار ان مؤخرة تمثال صدام تعد من الممتلكات الثقافية العراقية!

والرجل المعتقل يعمل لصالح شركة تتاجر بالتحف الحربية كانت تحاول العثور على زبون يشتري مؤخرة تمثال صدام لحساب الجندي البريطاني نايجل فلاي (٥٢ سنة) الذي حصل على القطعة من جنود أميركيين كانوا شهوداً على إطاحة التمثال الذي حطمه العراقيون الغاضبون في ساحة الفردوس ببغداد.

عملية الاعتقال جاءت بعد مطالبة الحكومة العراقية بمؤخرة التمثال باعتبارها ملكية عراقية، وهي (العملية) أنقذت هذه الملكية "الثقافية" من التذويب وبيعها في محلات الخردة.

الجندي فلاي الذي كان يعمل مع طاقم تلفزيوني يوم حصوله على القطعة، أعرب عن شعوره بالصدمة لاعتقال الرجل وطعن في دعوى السلطات العراقية بأنها المالك الشرعي للقطعة، وتساءل: كيف يمكن لقطعة معدنية من تمثال دكتاتور أن تعتبر ملكية ثقافية وطنية؟ وأضاف ان التمثال صُنع لتمجيد "أكبر طاغية منذ أتيلا الهوني" (ملك تركي قديم)، واعتبر أن أخذ القطعة البرونزية من مؤخرة تمثال صدام شبيه بأخذ كتلة من جدار برلين، فهي جزء من التاريخ ولكنها ليست ملكية ثقافية.

باهتمام تابعت قصة القطعة البرونزية وما سببته من مشاكل للجندي وصاحبه الرجل الستيني. وبالطبع فأن الأمر لا يبدو لي كما يصوره الجندي الذي كان يأمل في بيع القطعة بربع مليون جنيه استرليني (٤٠٠ الف دولار أميركي)، فكل ما يتعلق بالدكتاتور الراحل هو ملكية عراقية صرف ينبغي أن تؤول الى مالكها الوحيد، الشعب العراقي الذي تمثله دولته، لكن المفارقة الكبيرة في القضية أننا نجد الحكومة تلاحق جندياً هرّب قطعة من تمثال صدام فيما تهمل إهمالاً شديداً الإرث الحضاري العظيم لبلادنا والذي يضرب عميقاً في التاريخ الى ما يزيد عن ستة آلاف سنة.

في طول العراق وعرضه توجد مدن أثرية يتوق الملايين في العالم إلى زيارتها، ولا يعرف الملايين من العراقيين عنها إلا ما كُتب في بضع صفحات في كتب التاريخ المدرسية غير المشوّقة.

وعلى سبيل المثال فان في مدينة الحلة التي لا تبعد سوى بضعة كيلومترات عن مدينة بابل الأثرية، لا يعرف معظم الشباب حتى موقع هذه المدينة العظيمة. ولا بد ان الحال كذلك بالنسبة للمدن السومرية والأكدية والآشورية وسواها. والسبب دائما وأبداً ان الدولة لا تُولي السياحة عموماً، وبخاصة السياحة التأريخية، الإهتمام اللازم، مع انها منجم ذهب حقيقي.

ولِمَ العجب؟ هل منتظر غير هذا من دولتنا الحالية التي لا تهتّم بمصائر البشر الأحياء؟

برغم التعديلات.. دولة القانون والمجلس الأعلى يرفضان العفو العام

استبعدت كتلة المواطن أن يكون توقيت إدراج قانون العفو العام على جدول أعمال مجلس النواب في جلسة اليوم قد تم بعقد صفقة سياسية في ما يخص تسوية الخلافات التي تعصف بالبلاد بعد عرض قناة العراقية اعترافات تشير إلى تورط نائب رئيس الجمهورية بتهم إرهابية.

عضو لجنة حقوق الإنسان النائب علي شبر قال في تصريح للمدى أمس، "نحن في كتلة المواطن سنعارض وبقوة إقرار قانون ممكن أن يساهم في إطلاق سراح ممن تلطخت أيديهم بدماء العراقيين".

□ بغداد / إياد التميمي

وأضاف شبر "أن لجنة حقوق الإنسان لم تطّلع على صيغة القانون النهائي ولجنة حقوق الإنسان معنية بشكل مباشر على هكذا قوانين". مستدركا بالقول "إن هناك غيابا للتنسيق بين اللجان المعنية بهذا القانون وكانت اللجنة القانونية متحفظة ولم تأخذ بنظر الاعتبار ملاحظات اللجان بشكل عام ولجنة حقوق الإنسان بشكل خاص معتبرا القانون بصيغته الحالية يعد كارثة"، مستبعدا "أن يكون القانون قد خضع الى صفقة سياسية في ظل التصعيد الذي تشهده البلاد في ما يخص قضية الهاشمي وإمكانية شمول المتهمين بقضايا إرهاب".

من جانبه لم يختلف ائتلاف دولة القانون كثيرا عن طرح المجلس الأعلى واعتبر صيغة القانون في ما يخص تبييض السجون وشمول المزورين أمر في غاية الخطورة وهو مصادرة لجهود للقوات الأمنية.

عضو ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الحكومة محمد الصهيود قال في اتصال هاتفي مع (المدى) "ليس دولة القانون فقط من يتحفظ على بعض نقاط القانون فالتحالف بشكل عام يرفض تمرير قانون توجد فيه ركاكة او فلترة لبعض الجرائم"، على حد تعبيره، وذهب الصيهود الى ابعد من التحالف الوطني فقال إن "الكردستاني وبعض المكونات العراقية تبدي رفضها القاطع في اقرار القانون كونه يشمل شخصيات عانت الدولة حتى تمكنت من إلقاء القبض عليها فإطلاق سراح هؤلاء يعد أمرا غريبا في ظل ما تشهده البلاد من توتر امني أو حتى تفشي الفساد"، وفي سياق ذات صلة، رجح التحالف الكردستاني ان تشهد جلسة اليوم جدالات حادة بشأن القانون كون ان غياب العراقية وان كانت غير معنية بمقترح القانون الا انها تعتبره يمسها بسبب كثرة المعتقلين التي تطالب القائمة بالإفراج عنهم.

النائب عن التحالف الكردستاني فرهاد الاتروشي أكد في تصريح للمدى "أن القانون يحمل كثيرا من الملاحظات وان كانت اللجنة قد خلصت في إعداد صياغته بشكل نهائي الا ان القرار يرجع لأعضاء مجلس النواب واللجنة غير معنية بإقراره". منتقدا إدراجه في هذا الوقت كون الاطراف لم تكن جميعها موجودة كالعراقية معتبرا إدراج هكذا قوانين وان كانت للمناقشة فقط فهي تحتاج إلى توافقات سياسية أكثر مما هي قانونية". وخلص الاتروشي إلى القول "في حالة توصل مجلس النواب الى صيغة جيدة لقانون العفو العام فسيكون محل نقاش في السلطة القضائية في الإقليم وممكن ان يطبق في كردستان على الرغم من تأكيده باستقلالية القضاء في إقليم كردستان عن السلطة القضائية في الحكومة الاتحادية". الى ذلك حاولت المدى الاتصال بأحد أعضاء القائمة العراقية لإبداء رأي القائمة بالقانون إلا أن أكثر من نائب رفض التصريح معللا السبب بغياب العراقية المستمر ومقاطعة جلسة الأعمال وهم في هذه الفترة غير معنيين بما يدرج على جدول الأعمال من قوانين سواء كانت مهمة أم غير ذلك على حد قولهم. وكان النائب عن القائمة العراقية احمد المساري قد أكد، أن نواب قائمته مستعدون للحضور إلى جلسات مجلس النواب للتصويت على المشاريع المهمة خاصة الموازنة العامة ثم يستكملون تعليقهم.

وقال مقرر اللجنة المالية النيابية احمد المساري، في تصريح لوكالة الفرات نيوز أمس الأحد إن "مجلس الوزراء يؤخر تسليم مشروع قانون الموازنة المالية إلى مجلس النواب وذلك طوال السنين الماضية، والأخير من جانبه يأخذ وقتا طويلا لمناقشة هذا القانون نظرا لتنوع التوجهات والتوافقات السياسية بين الكتل داخل البرلمان الأمر الذي يدفع الى طرح مقترحات عديدة لتعديله وبالتالي يحتاج إلى وقت طويل للانتهاء منه والتصويت عليه، بعد الأخذ بنظر الاعتبار كافة مقترحات النواب والوزراء والمحافظات". وتسلمت اللجنة المالية في البرلمان الشهر الماضي، مسودة مشروع قانون الموازنة المالية العامة الاتحادية للدولة لعام ٢٠١٢، بعد أن اقرها مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ ٥ من الشهر ذاته بمبلغ ١١٧ ترليون دينار أي بزيادة قدرها ٢٢٪ عن العام الماضي، وتعرض حاليا في جلسات مجلس النواب بقراءتها الثانية وكانت ضمن هذه الجلسات جلسة يوم أمس الأول السبت. وأكد المساري أن "أعضاء قائمته المقاطعين لجلسات مجلس النواب مازالوا يمارسون أعمالهم الطبيعية في اللجان النيابية ولم يؤثروا على انجاز الموازنة المالية أو غيرها من المشاريع المهمة، مشيرا إلى أن "العراقية ستحضر الجلسات التي يتم التصويت فيها على أي مشروع مهم خاصة الموازنة وبعدها تستكمل مقاطعتها". وعلقت القائمة العراقية مشاركتها في جلسات مجلسي الوزراء والنواب احتجاجا على ما أسمته سياسة التهميش والإقصاء التي تتبعها الحكومة بحقها وعدم تنفيذ اتفاقات أربيل كافة وبين النائب شبر أن "القوانين التي سيتم التصويت عليها في جلسة الغد وحسب الجدول الموزع من قبل رئاسة البرلمان هي مشروع قانون انضمام جمهورية العراق إلى الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات، ومشروع قانون انضمام جمهورية العراق إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة". وأضاف شبر أن "الجدول شمل أيضا مشروع قانون التعديل الرابع لقانون صيانة شبكات الري والبزل، ومشروع قانون مكافأة أعضاء الهيئات التدريسية والتعليمية، ومشروع قانون تنظيم أحكام الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية وأحكام اختيار نائب أو أكثر له".

سجناء.. (أرشيف)

النزاهة النيابية: ملفات فساد مالي وإداري تديرها هيئة النزاهة

□ بغداد / المدى

بهاء الاعرجي

كشف رئيس لجنة النزاهة البرلمانية النائب عن كتلة الأحرار بهاء الاعرجي عن وجود ملفات فساد إداري ومالي خطرة تدار من قبل مافيات داخل هيئة النزاهة وقال الاعرجي في مؤتمر صحفي حضره مراسل المدى أمس الأحد: إن لجنته ستعرض العديد من الملفات التي تتعلق بالفساد الإداري والمالي ومنها ملف إعمار مدينة الصدر وشعلة الصدريين، مبينا أن هذا الملف أغلق من قبل قاضي التحقيق قبلة فترة، والآن فتحنا هذا الملف مرة أخرى لإعادة النظر به من قبل لجنة النزاهة. وأضاف "سنعرض ملف أجهزة كشف المتفجرات وقد اتخذت لجنة النزاهة قرارها بشأن استيراد هذه الأجهزة ومن يقف وراءها وإحالة جميع الذين تعاقدوا على شراء هذه الأجهزة إلى القضاء العراقي وسوف تحدد المحكمة زمن وموعد إجراء استجواب المتورطين، مشيراً إلى أن هذا الملف مهم إضافة إلى ملف الطائرات أيضا أحيل إلى القضاء مجددا لوجود فساد مالي كبير جدا والآن مازال قيد التحقيق. وتابع الأعرجي "أن هناك مافيات كانت تدير اخطر الملفات داخل هيئة النزاهة والمدعو محمد العقابي والذي كان يمارس دورا كبيرا في الأمن العامة في وقت النظام المقبور وهو الآن يمارس دور الابتزاز في هيئة النزاهة وتم الإلقاء القبض عليه بدعوى من قبل هيئة النزاهة وهو الآن قيد التحقيق. وبين ان " الملفات الاخرى التي تتعلق بامانة بغداد والمشاريع المتلكئة وقضية المدارس الحديدية ايضا احيلت الى هيئة النزاهة وهناك اثنان من المتهمين احيلوا إلى القضاء بموجب مذكرة قبض بحقهم". واوضح الاعرجي "أن هناك مذكرات قبض صدرت بحق متهمين جدد وإحالتهم إلى القضاء وتم القبض على متلبسين في موضوع الشاي الفاسد وللأسف الشديد لم يأخذ القاضي في محافظة الكوت بنظر الاعتبار في ما يخص الشاي الفاسد وهم يقومون بتغير تاريخ الأكياس من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣. واستدرك قائلا: هناك أيضا الشركات المتعاقدة مع وزارة الكهرباء والمتورطين بالتعاقد مع الشركات الوهمية، وفيها بعض المتهمين من ضمنهم السيد الوزير وبعض المتهمين في هذه الوزارة، موضحا ان الموضوع الآخر يتعلق بجامعة الإمام الصادق بناء على قرار المحكمة المدنية بخصوص تقرير الرقابة المالية عن وجود فساد إداري ومالي داخل جامعة الإمام الصادق لذلك فتح التحقيق بهذا الموضوع خلال الأسبوع الماضي والآن لدينا أسماء متهمين صدرت أوامر قضائية بحقهم.

طهران تنفي بشدة تصريحات نسبت لسليماني عن تدخل قوات إيرانية في العراق ولبنان وزارة الخارجية: العراق ليس بيدقا بيد الآخرين

□ بغداد / المدى

نفت طهران أمس الأحد بشدة ما نسبته وسائل إعلام غربية وعربية لقائد فيلق قدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني عن تدخل قواته في العراق ودول أخرى في المنطقة، وشددت على أن سياستها مبنية على عدم التدخل في شؤون أي من دول المنطقة ورفض أي تدخل خارجي فيها. وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية رامين مهمانبرست في تصريح لقناة العالم الإخبارية إن الخبر "تم تفنيده وتكذيبه ولم يكن له أي صحة"، في إشارة إلى تصريحات نسبتها وسائل إعلام مختلفة إلى سليماني يقول فيها إن إيران حاضرة في الجنوب اللبناني والعراق، وإن هذين البلدين يخضعان بشكل أو بآخر لإرادة طهران وأفكارها. وشدد مهمانبرست على أن "أي تدخل في شؤون الدول الأخرى غير مقبول ولا ترضى به طهران"، مؤكداً "أن سياسة إيران هي عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد، ولا ترضى بأي تدخل أجنبي في شؤون دول المنطقة الداخلية". واعتبر أن "التدخلات التي نشاهدها بين الحين والآخر هي من أجل إثارة الفتن بين الدول والقول بأن هناك تدخلات من دول في شؤون دول أخرى". وأضاف أن "بعض الدول الغربية والعربية تسعى لأهداف خاصة من بث مثل هذه الأخبار، حيث تريد بذلك الإيقاع بين إيران ودول المنطقة، ولا تتحمل العلاقات الطيبة بينها"، محذرا من أن هذا يستدعي ذكاء ونباهة دول المنطقة لأن هذا ما لا ترضى به إيران. وشدد مهمانبرست على أن العراق وخاصة حكومة نوري المالكي وبعد كل المخططات والتحديات ضدها تمكنت من الاستقرار بعد خروج القوات الأميركية، معتبراً أن "هؤلاء يريدون الوقيعة بين الحكومة العراقية وإيران". وتابع المتحدث باسم الخارجية الإيرانية قائلا إن "المالكي وبتدبيره وشجاعته استطاع اتخاذ بعض الإجراءات التي قد لا ترق لبعض الأطراف التي تحاول زعزعة الحكومة العراقية وتمارس الضغوط عليها، ظناً منها بأنها وبهذه الأخبار يمكن أن توجد بعض الاختلافات بينها وبين الدولة العراقية". وقال مهمانبرست ان "من الواضح أن ما يجري اليوم في المنطقة هو ضد محور المقاومة والتضييق عليه وإثارة الشبهات والفتن حوله هو من اجل أن تقع بعض الدول في شراكها، عبر تهويل الخطر الإيراني المزعوم". واتهم المتحدث باسم الخارجية الإيرانية الدول الغربية بمحاولة تصوير إيران بمثابة الخطر على المنطقة، مشدداً على أن دول المنطقة "نبيهة وذكية بشكل كامل وتتفهم فتن الاستكبار العالمي لضمان مصالحه في المنطقة"، مؤكدا أن "مثل هذه المساعي لن تؤثر على الشعوب في ظل الصحوة الإسلامية وحركة الشعوب المقتدرة". من جهة أخرى أصدرت الخارجية العراقية تصريحا صحفيا أكدت فيه سعي العراق إلى الخروج من الفصل السابع وبناء قدراته العسكرية لمواجهة الإرهاب وعن التصريحات الإيرانية والتركية الأخيرة جاء في البيان "تطالعنا ومنذ بداية العام الجديد تصريحات ومواقف من مسؤولين كبار في دول الجوار تعكس محاولاتهم للتدخل في الشؤون الداخلية العراقية وعدم احترام السيادة العراقية والحكومة المنتخبة من قبل الشعب العراقي. والعراق لم ولن يكون تابعا لا احد ولن يكون بيدقا في لعبة الآخرين أو ساحة لتصفية الحسابات بين الأطراف الأخرى. ولذا نهيب بالدول الصديقة والجارة ولاسيما تركيا وإيران وبعض الدول العربية الشقيقة باحترام سيادة واستقلال العراق ومساعدة حكومته الوطنية المنتخبة وشعبه لتجاوز التحديات الأمنية والسياسية والتنموية التي تواجهها وان تكون عونا لا وصيا على بلادنا. فالشعب العراقي هو سيد نفسه وهو الذي يقرر مصيره وخياراته الوطنية، ونرفض جميع التصريحات المؤذية بحق وحدة وسلامة وسيادة العراق ونظامه الديمقراطي الاتحادي".

زيباري

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون